مكتب المجلس أقر بقاءهم في الدور الأرضي تسهيلاً لمهمتهم

الراشد: عودة صحافيي البرلمان الى مكانهم المخصص

■ نتمنى أن يكون القرار بداية خير لعلاقة طيبة مع الجميع وتعاون لتلافي سلبيات الماضي

■ الرشيدي: الصحافيون البرلمانيون يثمنون قرار الرئيس وإيمانه بالدور الوطني للصحافة

■ المواقف الرائدة لمكتب المجلس ليست غريبة وسنبقى ملتزمين

عمر الرشيدي

جانب من اجتماع مكتب مجلس الأمة

كتب مصطفى كامل

أعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد عن موافقة مكتب المجلس خلال اجتماعه امس على استمرار تغطية الصحافيين البرلمانيين جلسات المجلس في المكانا لمخصص لهم في قاعة عبدالله السالم بلا تغيير، معربا عن امله في مساهمة هذا القرار في تعزيز دور الصحافة ووسائل الاعلام وتسهيل اداء مهامهم في اطار القانون واللوائح المعمول بها في المجلس.

واوضح الراشد في تصريح الى الصحافيين ان هذا القرار جاء منسجما مع قناعة مكتب المجلس باهمية ودور الصحافة، لاسيما مع التزامها بما يحافظ على المصلحة العامة، بالاضافة الى تقدير دعوة جمعية الصحافيين ونداءات بعض الزملاء ورؤساء تحرير الصحف والكتاب والمحررين البرلمانيين لمكتب المجلس بابقاء المحررين في مكانهم بهدف تسهيل اداء مهامهم الاعلامية.

واعرب الراشد عن امله في ان يمثل هذا القرار بداية خير في المرحلة المقبلة وبداية تعاون مثمر يتلافى سلبيات المرحلة السابقة، داعيا الصحافيين وممثلي وسائل الاعلام الى الالتزام بالنظام. وكان مكتب مجلس الأمة قد عقد اجتماعه الدوري ظهر أمس برئاسة معالي رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد وحضور أعضاء المكتب.

وقال امين سر المجلس العضو كامل محمود العوضي في تصريح صحافي ان مكتب المجلس اجتمع مع وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الإبراهيم بشان مبنى الأعضاء الجدد مشيراً الى انه تم تحديد العاشر من شهر يناير المقبل لعقد اجتماع آخر للوقوف على امكانية حل الموضوع بالسرعة الممكنة.

واضاف العوضي ان مكتب المجلس اتخذ قراراً بالإبقاء على الصحافة في قاعة عبدالله السالم الأرضية كما أطلع المكتب على المنظومة الأمنية المعلقة بمجلس الأمة واتخذ بشانها بعض الإجراءات. وثمن الصحافيون البرلمانيون قرار مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الامة علي الراشد ابقاء الصحافيين البرلمانيين في اماكنهم المخصصة لهم في القاعة الارضية في قاعة عبدالله السالم، مؤكدين ان هذا القرار يأتي تأكيدا على ايمان مكتب المجلس بالدور الوطني الذي تقوم به الصحافة الكويتية. وقال منسق لجنة المحررين البرلمانيين في جمعية الصحافيين عمر الرشيدي ان هذا القرار لم يكن مستغربا من اعضاء مكتب المجلس وفي مقدمتهم رئيس مجلس الامة علي الراشد والذين يؤمنون بحرية الكلمة وحرية الصحافة، ودورها في نقل فعاليات وانشطة المجلس ولجانه. وقدم الرشيدي شكره لرئيس واعضاء مكتب المجلس وكل الاخوة النواب الذين ابدوا دعمهم لمطالب الصحافة والى جمعية الصحافيين ورؤساء تحرير الصحف والكتاب، مؤكدا ان مثل هذه المواقف الرائدة لم تكن مستغربة عليهم. واكد الرشيدي ان الصحافيين البرلمانيين كانوا وسيظلون ملتزمين بالنظم واللوائح معربا عن ثقته باستمرار هذا الالتزام في المرحلة المقبلة انطلاقا من حرصهم على المصلحة العامة والوطنية.

رئيس المجلس استقبل أعضاء اللجنة التنفيذية للدواوين

استقبل معالي رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبة امس اعضاء اللجنة التنفيذية لبعض دواوين دولة الكويت حيث قدموا لمعالية المباركة والتهاني بفوزه برئاسة مجلس الأمة. كما استقبل الراشد رئيس واعضاء مجلس إدارة جمعية الثقافة الاجتماعية بالكويت جرى خلال المقابلة تقديم التهاني على الثقة التي حظي بها من اخوانه اعضاء مجلس الأمة لرئاسة المجلس متمنيا له كل التوفيق في منصبه الجديد.

دعوا «الإعلام» لاتخاذ قرارات حازمة ودستورية في نفس الوقت

نواب: قرار إغلاق «اليوم» يجب أن يكون منسجماً مع القانون

■ الفضل: مخالفات جسيمة وواضحة هي سبب ما حدث للقناة والوزارة اضطرت لذلك

■ الشليمي: على الوزير إعطاء مبررات مقنعة ونتمنى أن يكون القرار صحيحاً

نبيل الفضل

خالد الشليمي

أكد نواب في مجلس الأمة ضرورة أن يكون قرار إغلاق قناة اليوم متفقا مع القانون وأحكام دولة الكويت، داعين الى إبداء وزارة الإعلام أسبابا مقنعة لاتخاذ القرار الأخير الذي صدر بالإغلاق.

وأكد النائب نبيل الفضل ان قرار وقف ترخيص قناة «اليوم» جاء بسبب مخالفة القناة وارتكابها لمخالفات جسيمة اضطرت وزارة الإعلام لإتخاذ هذا القرار.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة صدر قرار بإغلاق محطة «اليوم» رغم اختلافنا مع المحطة إلا أننا كإعلاميين يضايقنا إغلاق المحطة ولكن بعد التحقق تبين لنا ان القرار جاء بسبب مخالفات جسيمة وواضحة، ورغم الكتب والإنذارات المتكررة التي وجهتها الوزارة للقناة لم يتم تصحيح هذه التجاوزات وبالتالي نحن لا نملك إلا تشجيع تطبيق القانون على الجميع.

وشدد الفضل على يد الوزير بتطبيق القانون، ونتمنى عليه أن يكشف عن أي رؤوس تضغط عليه لإلغاء القرار «عشان نقص روسهم»، مؤكدا ان تطبيق القانون أهم من أي شيء آخر.

وانتقل الفضل بسؤال الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية «إلى متى يا بوحمود هذه الفوضى في المناطق السكنية»؟

مشددا على ضرورة تطبيق القانون وخصوصا على المحرضين وعلى رأسهم وليد الطبطبائي الذي أصبح «سوبرمان» يصر على تجاوز القانون دون أن ينال العقاب مشددا على تطبيق المادة 34 من قانون أمن الدولة على المحرضين.

وأضاف «يا بوحمود من يضمن ألا يخرج أحد أرباب الأسر التي تتأذى من هذه الممارسات ويستخدم السلاح ضد هؤلاء نتيجة الانفعال وتزهق الأرواح؟ مؤكدا أن الدبلوماسية لا تجدي ومن يقول أن العنف يولد العنف فرد عليه بأن ايضا تولد الفوضى، وهذه الفوضى مدفوعة الأجر ومن يقودها أناس مدربون في «أكاديمية التغيير» و«منظمة كرامة» والجهات التي تتاجر بالثورات والإنقلابات، مطالبا الوزير باستخراج كشف عن الناس الذين يترددون على «قطر» والتعرف على من يمولهم ومن أي بلد، مبينا أننا وصلنا لمرحلة قد يضطر فيها الناس للدفاع عن مناطقهم وأنفسهم بأيديهم.

وأكد أن وزارة الداخلية مخترقة، وأتساءل هل نسمح بمثل هذا التجمع أمام بيتك في منطقة اليرموك، وعليك تطبيق القانون واذا تطلب الأمر التعسف.. تعسف بتطبيق القانون، مستغربا أن يتم تأخير النائب يعقوب الصانع الى الساعة الثانية صباحا دون تسجيل قضية له على المتظاهرين.

ومن جانبه قال النائب خالد الشليمي تلتا قرار وقف بث قناة اليوم ونتمنى الا يكون القرار اتخذ بخلاف القانون الآن هذه القناة اصبح لها جمهورها الذي يهتم بمتابعتها، معتبرا انها قناة شابة لم يمضي عليها وقت طويل، ونتمنى أن يكون القرار منسجم مع الأنظمة المعمول بها في الكويت، محذرا وزير الإعلام بأن هذا التصرف لو إنه جاء مخالفا للقانون، مطالبا الوزير بإعطاء مبررات مقنعة لإتخاذ القرار.

وبين أن الوزير لو انه اتخذ القرار بخلاف القانون فإنه يكون ادخل نفسه في ضرب مكون رئيس في الحراك السياسي، مشددا على أن حرية الرأي والتعبير مكفولة وفق الدستور، متسائلا لماذا هذا الـ«زوم» على القناة؟

لجنة الداخلية والدفاع ستتبنى القضية في اجتماعاتها المقبلة

عسكر: تمادي «الداخلية» في وقف جنسية زوجات الكويتيين غريب ومرفوض

عسكر العنزي

استغرب النائب عسكر العنزي تمادي وزارة الداخلية في وقف قرار منح الجنسية لزوجات الكويتيين، خاصة بعد ان وضعت مجموعة من الشروط لمنح الجنسية تطابقت مع العديد منهن، مشيرا إلى ان هذه المشكلة تمثل هاجسا للعديد من الأسر الكويتية، وتتسبب في عدم استقرارها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وكشف عسكر النقاب عن نيته إثارة القضية ضمن مناقشات لجنة الداخلية والدفاع للاتفاق على آلية محددة لمعالجة الإجحاف.

وطالب عسكر في تصريح صحافي أمس، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود إعادة فتح الباب أمام منح الجنسية لزوجات الكويتيين ممن أمضين 5 سنوات ويعلن أبناء من ازواجهن الكويتيين، وفق المادة الثامنة من قانون الجنسية، مشددا على ضرورة توفير حل عملي وواقعي يتعامل مع كل اعتبارات المشكلة ويعالجها بشكل عقلاني وإنساني.

وأكد أن قضية جنسية زوجات الكويتيين إنسانية بحتة، وتسهم في التخفيف على الأسرة الكويتية خصوصا أن أغلب زوجات الكويتيين من الخليجيات و«البدون»، وان هذا الامر لا يضر النسيج الاجتماعي الكويتي، معربا عن امله في إيجاد حل سريع للمشكلة بما يساهم في تحقيق الاستقرار لهذه الأسر.

وقال: إن التأخر في حل المشكلة لا يخدم مصلحة الوطن والمواطنين، باعتبارها مشكلة اجتماعية تلقي بظلالها على حياة المواطنين وأبنائهم، محذرا من الإهمال في حل المشكلة وتركها تتفاقم مما قد يصعب حلها في ما بعد. وشدد عسكر على ضرورة النظر بعين المسؤولية إلى معاناة المواطنين وذويهم جراء تأخر السلطة التنفيذية في تنفيذ وعودها في حل المشكلات التي تواجه المواطنين.

استفسر عن الإجراءات التي تمت بخصوص إنشاء «المدن العمالية»

الدويسان يسأل عن اللجنة العليا للمشاريع القائمة على أملاك الدولة

فيصل الدويسان

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا إلى وزير المالية مصطفى الشمالي حول الأساس القانوني والهيكل التنظيمي لإنشاء اللجنة العليا للمشاريع القائمة على أملاك الدولة، والإجراءات التي تمت بخصوص انشاء «المدن العمالية» وجاء في نص السؤال ما يلي:

لما كان القانون رقم (7) لسنة 2008 ينظم عمليات البناء والتشغيل والتحويل .ولما كان المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 ولائحته التنفيذية قد نظم املاك الدولة ولما كان الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات التابع لوزارة المالية قد أعلن عن دعوة الشركات المتخصصة للتأهيل المسبق لتنفيذ مشروع «المدن العمالية » في الفترة من 2009/11/8 إلى 2009/11/22 .

لذا يرجى إفادتي بالاتي :

1 – ماهو الأساس القانوني والهيكل التنظيمي لإنشاء اللجنة العليا للمشاريع القائمة على أملاك الدولة مع تزويدنا بتاريخ إنشائها وأسماء أعضائها الحاليين وحدد عضويتهم في اللجنة وهل صدر عنها أي قرار فيما يخص « المدن العمالية» .

2 – ما هي الإجراءات التي تمت بخصوص انشاء « المدن العمالية» بموجب اعلان الدعوة الصادر من الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات منذ 2009/11/ 8 وحتى تاريخ تقديم السؤال .

3 – ماهي التكلفة المالية لمشروع المدن العمالية وماهي الشركات التي تقدمت لهذا المشروع له مع تزويدنا ببيان تفصيلي.

4 – ماهي المخاطبات التي تمت بين وزارة المالية ومجلس الوزراء والوزارات الأخرى ذات الصلة بمشروع «المدن العمالية «مع تزويدنا بنسخ عنها منذ 2009/11/8 وحتى تاريخ تقديم السؤال.

■ ما الهيكل التنظيمي لإنشاء اللجنة مع تزويدنا بتاريخ بدايتها وأسماء أعضائها؟

قدم اقتراحاً بقانون للوحدة الوطنية ومكافحة التمييز

دشتي: سأطالب بلجنة تحقيق لبحث تجاوزات جسر جابر

عبدالحميد دشتي متحدثا «تصوير صالح محمد»

أعلن النائب عبدالحميد دشتي عزمه التقدم في الجلسة المقبلة بطلب لتشكيل لجنة تحقيق فيما يثار عن تجاوزات في مشروع جسر جابر.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة انه تقدم حتى الآن باقتراح بقانون للوحدة الوطنية ومكافحة التمييز لان مرسوم الضرورة الذي أتى من الحكومة وأقرته اللجنة التشريعية فيه الكثير من المثالب ولذلك اعرضت عليه في اللجنة، مؤكداً أن أي مرسوم ضرورة يتم رفضة داخل المجلس يوجد بديل له.

وذكر أنه تقدم بمقترح بتعديل المادة 214 من قانون الأحوال الشخصية لأنها جاءت مفرغة من المذهب المالكي وهذا مخالف للدستور ولذلك يجب أن تعدل المادة حتى يتم إثبات الوصية والحقوق المتعلقة بهذا الأمر ولكي تتماشى هذه المادة مع الدستور بحيث تتساير المادة مع المالكي.

وأشار الى أن قضية القروض قضية مهمة وتشغل بال المجتمع الكويتي ولذلك نجد هذا الإهتمام من النواب لرفع العبء عن الكثير من المواطنين، وهذا الأمر يحتاج الى أن يحسم سلبا أو ايجابا، واعضاء مجلسنا وعدوا الناس بأن يتصدرا لهذا الموضوع، ولذلك رفضت تصريحات وزير المالية واعتبرتها استفزازية.

وبين أن وجهة نظر الوزير الشمالي ليس بالضرورة أن تكون تمثل وجهة نظر الحكومة، وهذا الموضوع من أولوياتنا ولذلك تقدمت بمقترح إنشاء الهيئة العامة لتسوية القروض، مؤكداص أن المقترح لا يهدر المالي العام ولا يخالف القانون أو الدستور ولكنه يعالج هذه القضية وفق آلية تم العمل بها في تجارب سابقة كما في ازمة سوق المناخ.

وزاد بقولة «لم أت بقانون من كوكب آخر، بل هو منسجم مع تجارب سابقه واتمنى من النواب أن يكون هذا الموضوع من أول اولوياتنا لإعادة البسمة على شفاه الناس، ومن الحكومة أن تتعامل بإيجابية معنا.